

Distr.: General
15 November 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٥:١٠

الرئيس: السيد أندامبي (نائب الرئيس)..... (كينيا)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-18227 (A)



مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تحدد خطة التنمية العالمية. وذكر أن متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وعملية تمويل التنمية، حيث يعد الأونكتاد جهة فاعلة مؤسسية رئيسية، جعلاً في صدارة الأولويات ومحور الاهتمامات.

٢ - وأضاف أن أعضاء الأونكتاد التزموا، في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر، باستغلال كامل ما لدى المؤتمر من صلاحيات للدعوة إلى عقد الاجتماعات من أجل معالجة قضايا التجارة والتنمية الرئيسية، بما في ذلك القضايا الجديدة والناشئة، وسلموا بالتالي بالاعتراف الواسع النطاق بالأفكار الابتكارية التي تطبقها أمانة الأونكتاد وبقيمة هذه الأفكار. وأوضح أن وثيقة مافيكيانو نيروبي دعت أيضاً إلى تعزيز حوارات جنيف، وهي منتديات تجتمع فيها الأوساط الإنمائية في جنيف لإجراء مناقشات صريحة وطرح أفكار يكون لها تأثير في تلك الأوساط وفي العمل على الصعيد العالمي.

٣ - واستطرد قائلاً إن الأعضاء، وهو الأمر الأهم، دعوا إلى تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد، مُسلمين بأهمية الأونكتاد وإمكاناته بوصفه محفلاً للسياسات. فلم يعد العمل المعتاد كافياً ومن ثم يتعين على الهيئات الحكومية الدولية للأونكتاد أن تشارك في بناء توافق أكثر فعالية في الآراء يجدي بوضوح في الجمعية العامة والعمليات الرئيسية التي يشارك فيها الأونكتاد. وأفاد أن هذا التغيير يتجلى في دعوة اجتماعات الخبراء توصيات سياساتية محددة كي ينظر فيها مجلس التجارة والتنمية بوصفها إسهامات تقدم إلى الجمعية العامة. ودعت الوثيقة الختامية أيضاً إلى عقد دورات استثنائية للمجلس من أجل الإسهام على نحو أفضل في مختلف العمليات الموضوعية المتصلة بالتنمية. وقال إن تعظيم الأثر سوف يقتضي عمليات تشاور أوثق وأكثر انتظاماً بين

في غياب السيد دجاني (إندونيسيا)، تولى نائب الرئيس، السيد أندامبي (كينيا)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) التجارة الدولية والتنمية (A/71/275) و (A/71/561)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (A/71/312) و (A/71/221)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/71/276)

البند ١٨ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/71/311 و A/71/88- (E/2016/68

١ - السيد سويسكوم (رئيس مجلس التجارة والتنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)): قال في رسالة مسجلة بالفيديو، وهو يعرض تقرير الأونكتاد عن دورته الرابعة عشرة (TD/519)، بصيغته الواردة في مذكرة الأمين العام (A/71/561)، إن الأعضاء اعتمدوا، في تلك الدورة، المعقودة بنيروبي، كينيا، في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، الوثيقة الختامية الأكثر طموحاً التي انتهت إليها الأونكتاد منذ عدة سنوات. وأوضح أن الوثيقة الختامية، التي سميت مافيكيانو نيروبي، تسلم بالسياق الإنمائي الجديد؛ وتعديل تبعاً لذلك برنامج عمل الأونكتاد من أجل مواجهة التحديات الجديدة والملحة في مجال التجارة والتنمية؛ وتكشف الكيفية التي يمكن للأونكتاد، عبر بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والتعاون التقني، أن يسهم بها في نتائج

٦ - وأفاد بأن المجتمع الدولي بصدد اتخاذ خطوات، دعماً للتمويل العام المحلي، لتوفير إمكانية الحصول على المعلومات عن الملكية الفعلية واقتضاء تقديم تقارير عن حسابات الشركات المتعددة الجنسيات في كل بلد على حدة. وأضاف أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية توفر منبرا للعمل المشترك بين الوكالات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة.

٧ - وقال إنه على الرغم من ورود التزامات في خطة عمل أديس أبابا بزيادة تعبئة التمويل العام الدولي، فإن جهات مانحة عديدة قاصرة عن بلوغ هدف الأمم المتحدة. وبالمثل، هناك اهتمام قوي بزيادة مخصصات المستثمرين المؤسسيين للتنمية المستدامة، إلا أن هذا التطور لا يزال بعيد عن أن يعمم في الأسواق المالية. وعلاوة على ذلك، هناك تساؤلات حول سبل تحسين مواءمة الحوافز الاستثمارية مع التنمية المستدامة. وعلى نحو ما طلب في خطة عمل أديس أبابا، تعمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات على إيجاد مسار عمل في هذا المجال لدراسة الحوافز في أسواق رأس المال والعقبات التي تحول دون زيادة الاستثمار في التنمية المستدامة. كما أن العمل جار أيضا لمعالجة التراجع في علاقات المصارف المراسلة، الذي يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على التحويلات المالية والإدماج المالي.

٨ - وختم كلامه قائلا إن مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد شرع في عملية إعداد تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعام ٢٠١٧ ومرفقه على شبكة الإنترنت. وبدأ العمل الموضوعي في جميع الفصول التسعة من التقرير، بالاستناد إلى خبرات أكثر من ٥٠ وكالة عضو في فرقة العمل.

٩ - السيدة مشايخي (رئيسة فرع المفاوضات والدبلوماسية التجارية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية):

المجلس واللجنة الثانية بشأن أفضل السبل لتحسين مساهمات المجلس وجعلها أكثر وجاهة وأحسن توقيتا.

٤ - وشرح المتكلم أنه، في سبيل تحقيق هذه الغاية، سيكون من المفيد النظر في طرق أخرى لتحسين وتعزيز العلاقة بين المجلس والهيئة الأم الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هناك أيضا عملية بسيطة لبحث كيفية تحسين هيكله العمل ونتائج المجلس وهيئاته الفرعية، بما يشمل استعراض مواقيت الاجتماعات في جنيف وطبيعة ونطاق نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية. ومن السبل الأخرى التي يمكن استكشافها تحسين تنفيذ نتائج نيويورك من خلال عمل الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد في جنيف. وأشار إلى أن أمانة الأونكتاد تتواصل بانتظام مع نيويورك في إطار عملها العادية، موضحا أن وثيقة مافيكيانو نيروبي تنص على ضرورة أن يحاول الأعضاء، على سبيل الأولوية، زيادة فعالية عمليات التواصل في الركن الحكومي الدولي.

٥ - السيد تريبلكوف (مدير مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية (A/71/311) وتقرير الأمين العام عن النظام المالي الدولي والتنمية (A/71/312)، فقال إن التقريرين يقدمان لمحة عامة عن الخطوات المتخذة صوب تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وما يتصل بها من نتائج تمويل التنمية. وأشار إلى أنه قد تم اتخاذ عدد من المبادرات الشاملة في السنة الماضية، منها استحداث منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية والمنتدى العالمي للبنى التحتية. وأضاف أن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي قد شرعا أيضا في برنامج مشترك يهدف إلى تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة.

التجارة في الخدمات كانت أكثر منعة من التجارة في السلع، وينطبق ذلك أيضا على أقل البلدان نموا. وقالت إن الخدمات عامل تمكيني رئيسي للتجارة، إذ توفر مدخلات أساسية للزراعة والصناعة التحويلية، وتمثل ٤٦ في المائة من العمالة في العالم. وتمثل الخدمات المضيئة للقيمة ما يناهز ٦٠ في المائة من إجمالي الصادرات في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو وما يربو على ٤٠ في المائة في اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وبالتالي، فإن كفاءة الخدمات وحسن أدائها، ولا سيما في قطاع الهياكل الأساسية والخدمات التجارية والمهنية، عنصران أساسيان للإنتاج والتجارة. وبوجه أعم، تعد الخدمات أيضا أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ إنها تدعم استفادة السكان، والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من الخدمات الأساسية وخدمات الهياكل الأساسية، مثل الطاقة والنقل والتمويل.

١٢ - وذكرت أن القضاء على إعانات الصادرات الزراعية المتفق عليه في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية كان أول اتفاق متعدد الأطراف بشأن الزراعة يعتمد تحت رعاية منظمة التجارة العالمية. كما اتخذ فيه قرار بتمديد إعفاءات أقل البلدان نموا في مجال الخدمات حتى عام ٢٠٣٠، ومواصلة العمل بها حتى يتمتع قطاع الخدمات وموردو الخدمات من أقل البلدان نموا بمعاملة تفضيلية ذات قيمة تجارية في أسواق التصدير. واستدركت قائلة إن الغموض ظهر أيضا إذ لم يستطع أعضاء منظمة التجارة العالمية الاتفاق على سبيل للمضي قدما في حولة الدوحة الإنمائية.

١٣ - وختمت كلمتها قائلة إن عمليات التكامل الموازية من خلال التشكيلات الإقليمية والمحدودة الأطراف قد زاد تأثيرها على العملية المتعددة الأطراف. ويتعين أن تكمل

عرضت تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/71/275)، فقالت إن التجارة العالمية قد تكون اجتازت مستوى ذروتها بعد أن أضحت التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية أقل دينامية، لا سيما بالنظر إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا قد يمثل تحولا جوهريا في هيكل التجارة العالمية.

١٠ - واستطردت تقول إن هذه الصورة القائمة عن التجارة تشير إلى ضرورة اتخاذ البلدان والمجتمع الدولي إجراءات مدروسة وفورية على صعيد السياسات إذ إن تسخير الإمكانيات الإنمائية للتجارة ليست بعملية تلقائية. وقد تمخضت الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد عن توافق عالمي في الآراء بشأن مسارات العمل الرئيسية الضرورية للانتقال من القرارات إلى الفعل من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشارت في هذا الصدد إلى أن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على أهمية وضع استراتيجيات إنمائية وطنية تنبني وتشجع على التحولات التحسينية في التجارة الدولية. وأوضحت أن ثمة استراتيجية تتصل بالإمكانيات التي تتيحها سلاسل القيمة العالمية كإطار لتسريع خطى التصنيع. وقد أدت بعض العمليات التجارية ذات الصلة بسلاسل القيمة العالمية إلى "تصنيع هزيل"، حيث يتخصص البلد المعني في أنشطة لا تتطلب سوى مهارات قليلة وإنتاجية منخفضة، تمشيا مع ميزته النسبية الحالية. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون مبررا القيام بتدخلات على صعيد السياسات، بما في ذلك اللجوء إلى تسخير التكنولوجيا والابتكار، وإعادة التأهيل وإعادة التجهيز، بغية الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، وتعزيز تنوع الاقتصاد والارتقاء به.

١١ - وأشارت إلى أن أهمية اقتصاد وتجارة الخدمات قد زادت وأن الاقتصاد الرقمي في ازدياد أيضا. وأوضحت أن

بدرجة تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية، إلا في بلدان محددة، لكن ثمة مشاكل تزداد خطورة.

١٦ - وأشارت إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية هي المجموعة الوحيدة التي تدهورت حالتها طوال كامل الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥. وأوضحت أن مجموع أرصدة ديونها ارتفع إلى ما يزيد قليلا على ٥٠ بليون دولار بعد أن كان يزيد قليلا على ١٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٠، وأن نسبة مجموع الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من ٤٠ في المائة إلى أكثر من ٨٠ في المائة خلال تلك الفترة.

١٧ - وأفادت بأن حالة أقل البلدان نموا تشبه حالة البلدان النامية الأخرى، مع إحراز تقدم سريع نسبيا قبيل الأزمة تلاه تدهور تدريجي ابتداء من عام ٢٠٠٩. وأوضحت أن بعض أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى اعتمدت بشكل متزايد على إصدار السندات السيادية في الأسواق المالية الدولية. وقالت إن العديد من البلدان التي أصدرت تلك السندات في ظل شروط مواتية تتسم بارتفاع الطلب تواجه الآن زيادة حادة في مردود تلك السندات تسبب مشاكل كبيرة.

١٨ - وأشارت إلى مشاكل القدرة على تحمل الدين فقالت إنها ليس ناتجة عن العلاقة بين الدين عموما وأداء اقتصاد وصادرات البلد فحسب وإنما أيضا عن التغييرات في تكوين الدين. وقالت إن التقرير تناول بالتحليل عاملين رئيسيين هما التحول من الديون المكفولة حكوميا إلى الديون الممولة من القطاع الخاص. وأشارت إلى أن نسبة الدين العام والديون المكفولة حكوميا المستحقة لدائنين من القطاع الخاص ارتفعت من ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٥. كما سجلت زيادة ملحوظة في الديون

الاتفاقات التجارية الإقليمية الواسعة النطاق من الجيل الجديد وتدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف حتى يتسنى تهيئة بيئة مواتية لجميع البلدان. وقد اقترح التقرير أن يعتمد على نطاق أوسع نهج قواعد مرنة يتيح للبلدان إيضاح المسائل، والدخول في حوار مع أصحاب المصلحة الآخرين، وبناء القدرات الوطنية، ووضع الترتيبات التعاونية قبل المشاركة رسميا في وضع القواعد الثابتة.

١٤ - السيدة بلانكنبورغ (رئيسة فرع الديون وتمويل والتنمية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية): عرضت تقرير الأمين العام عن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (A/71/276)، فقالت إن الأونكتاد يركز كثيرا على تعزيز جهوده ومواصلتها من أجل توفير تحليلات محدثة للسياسات وبناء القدرات في مجال التعامل مع القضايا المتصلة بالديون. وأكدت أن التقرير سوف يساعد في تحقيق مزيد من التقدم في تخفيف مشاكل الديون.

١٥ - وبالإشارة إلى الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، قالت إن المؤشرات كانت إيجابية، إذ انخفض مجموع أرصدة الديون من إجمالي الناتج المحلي من ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٨، وانخفضت خدمة الديون بالنسبة إلى أداء صادرات البلدان النامية من ٢٢ إلى ٩ في المائة. وأظهرت مؤشرات الدين تحسنا كبيرا في طائفة من البلدان. ومنذ عام ٢٠٠٩، كان هناك اتجاه نحو الانخفاض. وحدث انخفاض ملحوظ في معدلات نمو الصادرات من أكثر قليلا من ١٦ في المائة في السنة إلى ٦ في المائة بعد الأزمة المالية العالمية. وحدث أيضا تدهور تدريجي في نسب الديون ومؤشراتها في جميع الاقتصادات النامية تقريبا، على الرغم من تباين الأداء باختلاف البلدان والمناطق. وليست الصورة بعد مقلقة

آجال الاستحقاق ويتعين عليها دفع مستحقات قروض طويلة الأجل لا تستطيع إعادة تمويلها في الأجل القصير. وهناك حصة كبيرة من الديون المحلية التي كثيرا ما لا تكون مقيّمة بمراعاة عامل التضخم، وهو ما يؤدي فورا إلى ضغوط على حكومات البلدان النامية لتحويل عجز الميزانية إلى نقد وإلى نشوء ضغوط تضخمية كبيرة على اقتصادات تلك البلدان. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تكون هذه الترتيبات صالحة في الاقتصادات النامية ذات الإنتاجية العالية نسبيا والأسواق المالية ذات العمق، ولكن ليس في البلدان الأكثر فقرا التي تشهد تحولا كبيرا إلى الدين العام المحلي.

٢٢ - وأضافت أن تزايد الديون الخاصة أمر يدعو للقلق أيضا، لا سيما زيادة المديونية من جانب الشركات غير المالية. فهذه الديون - التي جاء معظم ما أتيح من بيانات بشأنها من الاقتصادات الناشئة وكبرى الاقتصادات النامية - زادت بأكثر من ثلاث مرات إذ انتقلت من ٧,٦ تريليونات دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٥ تريليون دولار في الربع الأول من عام ٢٠١٦. ويعود هذا النمو إلى التقلب الهائل في تدفقات رؤوس الأموال والتدفقات الرأسمالية الصافية إلى بلدان نامية معينة. وتكمن المشكلة الأساسية في أنه كانت هناك اتجاهات سلبية على مدى العامين الماضيين، مع حالة اتسمت بالمديونية المرتفعة. وبات عبء الديون في البلدان النامية أثقل بكثير مما كان عليه الأمر، وسيزداد ثقلا. وكان هناك اتجاه مماثل في البلدان المتقدمة النمو. وكان الدين الخاص وديون الأسر المعيشية مصدر قلق في عدد قليل من اقتصادات جنوب وشرق آسيا، ولكن كان يجري تجاهل ذلك، إذ إنه يؤثر أساسا في قطاعات التمويل المتناهي الصغر.

٢٣ - قالت إن المشكلة الأساسية تكمن في البيئة الاقتصادية العالمية التي باتت أقل مواتاة بكثير لقيام البلدان النامية بتعبئة تمويل الديون من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الخاصة غير المضمونة في جميع البلدان النامية بوصفها حصة من مجمل الديون الخارجية طويلة الأجل.

١٩ - وأفادت بأن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية قد ازدادت، لا سيما إلى أفقر الاقتصادات لكن الجهات المانحة لا تزال بعيدة عن الوفاء بالتزاماتها. وأكدت أن المساعدة الإنمائية الرسمية يجب أن تظل تركز على قضايا التنمية والفقير على وجه الخصوص.

٢٠ - وقالت إن الجزء الثاني من التقرير يوجز التحديات في القدرة على تحمل الدين بالبلدان النامية. فالدين العام في البلدان النامية آخذ في التحول إلى أسواق السندات المحلية والديون العامة المحلية. وبعد أن أشارت إلى قلة توافر البيانات بشأن هذه المسألة، أوضحت أن التحول إلى إصدار الدين العام المحلي اعتبر في صالح البلدان النامية، إذ يمكن للحكومات أن تحول مخاطر سعر الصرف إلى المقرضين الدوليين وتحد من التأثير بتقلب أسعار الصرف. وقالت إن ذلك أمر مغر لكثير من الاقتصادات النامية وإنه أمر مناسب ما دام هناك عدد كاف من المقرضين الدوليين الذين يبحثون عن المردود العالي في أسواق البلدان النامية. وحتى الآونة الأخيرة كان الحال كذلك عقب الأزمة الاقتصادية، بيد أن المخاطر الكبيرة تشمل الحضور المتزايد للمستثمرين الأجانب في أسواق السندات المحلية. ولئن كان من الممكن أن تكون هناك فوائد في توسيع قاعدة المستثمرين، غالبا ما يتبع كبار المستثمرين الأجانب منطقتا مختلفا عن منطلق المستثمرين المحليين.

٢١ - وكشفت أن البلدان النامية قد تكون تقايض الحماية من تقلبات أسعار الصرف بآجال استحقاق متزايدة. وفي البلدان النامية الفقيرة، كثيرا ما تفتقر المؤسسات المالية العامة إلى القدرة على إصدار قروض ذات آجال استحقاق طويلة. ونتيجة لذلك، سرعان ما تواجه البلدان النامية مخاطر في

القومي الإجمالي لهذه المجموعة من البلدان ثابتة في مستوى ٠,٣ في المائة، وهي نسبة تقل بكثير عن نسبة ٠,٧ في المائة التي تستهدفها الأمم المتحدة. ولا يزال التعاون بين الشمال والجنوب هو القناة الرئيسية لتمويل التنمية. وينبغي للبلدان المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية التي لم تف بالتزاماتها بذل المزيد من الجهود الملموسة للوفاء بها.

٢٧ - وأشارت إلى أن ثمة تحديات أخرى تضر بالنمو الاقتصادي وتعيق التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ وتمثل في الضعف الطويل الأمد للتعافي العالمي، والتراجع الحاد في صادرات السلع الأساسية، وتقلب الأسواق المالية، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد أعباء الدين الخاص والعام في كثير من البلدان النامية. وأضافت أن الحاجة تدعو إلى اعتماد سياسات اقتصادية كلية متسقة ومنسقة أكثر من أي وقت مضى.

٢٨ - وقالت إنه يجب تشجيع وتعزيز قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدالة والتوازن والانفتاح والشمول والشفافية والإنصاف ويخلو من التمييز وتحكمه القواعد ويمكن التنبؤ به، يتيح للبلدان النامية أن تشارك بفعالية في التجارة الدولية. وتدعو المجموعة إلى احتتام جولة الدوحة الإنمائية في الوقت المناسب وتيسير الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولا سيما للبلدان النامية. وترحب المجموعة أيضاً بانعقاد الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد في نيروبي (الأونكتاد)، وقالت إن تعزيز التكامل بين عمل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من وكالات الأمم المتحدة المعنية أمر حيوي لتحقيق الإمكانيات الإنمائية الكاملة للتجارة.

٢٩ - وأفادت أن المجموعة، سعياً إلى تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية وفي الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع، تدعو إلى التنفيذ الكامل

وهذا له آثار مباشرة على عملية متابعة تمويل التنمية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ هناك ثغرات كبيرة في التمويل المرتبط بهما. وإذا كان التمويل العام المحلي مصدراً رئيسياً لتنفيذ إجراءات متابعة تمويل التنمية، فإن مسألة القدرة على تحمل الديون ومسائل الديون في البلدان النامية تشير إلى أنه، بدون إيلاء الاهتمام وتنفيذ إجراءات التخفيف بانتظام، سيكون تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ قاصراً جداً.

٢٤ - وحثت كلمتها قائلة إن الحاجة تدعو إلى بذل جهود متضافرة لتحسين توافر البيانات ونوعيتها من أجل تسهيل إعادة هيكلة الديون السيادية، عند الاقتضاء، من خلال توفير المزيد من الشفافية. وأشارت إلى أنه يتعين إيلاء مزيد من الاهتمام للمساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها وتعريفها، ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر في أشكال تخفيف جديدة ممكنة لعبء الديون بالنسبة لأفقر الاقتصادات، إذا اقتضى الحال.

٢٥ - السيدة أيريشث (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة تعتقد بقوة أن خطة عمل أديس أبابا جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. فهذه الخطة لا يمكن أن تتحقق أبداً دون تعبئة التمويل الكافي والموارد الفعالة. وأضافت أن بنود جدول الأعمال التي تجري مناقشتها حالياً، بما في ذلك التجارة الدولية، والنظام المالي الدولي، والقدرة على تحمل الدين الخارجي، هي مجالات عمل رئيسية في إطار خطة عمل أديس أبابا.

٢٦ - وقالت إن البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفرت في عام ٢٠١٥ مساعدةً إنمائيةً رسمية قدرها ١٣١,٦ بليون دولار، بما يمثل زيادة قدرها ٦,٩ في المائة عن عام ٢٠١٤، إلا أن النسبة الكلية للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الدخل

يتعلق بدعم البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية. ولذلك تدعو المجموعة إلى مواصلة تعزيز المنتدى باعتباره الآلية الرئيسية لمتابعة نتائج تمويل التنمية.

٣٢ - السيد رجا زايب شاه (ماليزيا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن التجارة الدولية تباطأت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ففي عام ٢٠١٥، زاد حجم التجارة العالمية للبضائع بوتيرة متواضعة جدا بلغت ١,٥ في المائة، وهي أبطأ وتيرة تسجل منذ وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية، وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، ظل معدل النمو السنوي في تجارة السلع العالمية أقل من ٣,١ في المائة.

٣٣ - وبالرغم من ذلك، ظل اقتصاد الرابطة صامدا نسبيا في خضم حالات البلبله العالمية. وحققت المنطقة تقدما وازدهارا كبيرين، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي لبلداتها بنحو الضعف منذ عام ٢٠٠٧ ليتجاوز مجموعه ٢,٥ تريليون دولار. وغما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٨٠ في المائة، ليتجاوز ٤ ٠٠٠ دولار.

٣٤ - وتظل الرابطة وجهة رئيسية للاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، إذ تلقت نحو ١٦ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي، على مستوى الاقتصادات النامية، مع بلوغ التدفقات الإجمالية لهذا الاستثمار ١٢٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وواصلت الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات تعزيز حضورها في المنطقة في مجالات الصناعات التحويلية والتمويل والبنى التحتية وغيرها من الخدمات. واستمرت أيضاً شركات الرابطة في زيادة كل من الاستثمار فيما بين بلدان المنطقة وحصص المنطقة من الاستثمار المباشر الأجنبي.

٣٥ - وساهم تحرير التجارة الإقليمية وتيسيرها مساهمةً كبيرة في زيادة حرية حركة البضائع داخل منطقة الرابطة.

لإصلاحات نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي التي اتفق عليها في ٢٠١٠، واستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص في وقت مبكر، بما في ذلك اعتماد صيغة جديدة للحصص يُنقل بموجبها المزيد من أنصبة الحصص إلى البلدان النامية وبلدان الأسواق الناشئة الدينامية، مع حماية أنصبة الحصص لأفقر البلدان. وتؤيد المجموعة أيضاً استعراض الحصص الذي أجرته مجموعة البنك الدولي ويهدف إلى تحقيق الإنصاف في القوة التصويتية بين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة النمو، مع حماية أصغر البلدان الفقيرة.

٣٠ - ويساور المجموعة قلقٌ إزاء أزمة الدين الجارية، التي أثرت بشدة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بوجه خاص وقوضت جهودها من أجل بلوغ التنمية المستدامة. وسيكون من المجدي للغاية توفير مساعدة في مجال الدين تلي احتياجات البلدان النامية الضعيفة، بما في ذلك سياسات منسقة لتعزيز تمويل الدين وتخفيف أعبائه وإعادة هيكلته وإدارته بصورة سليمة. وتؤيد المجموعة الجهود المشتركة التي تبذلها الجهات المدينة والجهات الدائنة لحل هذه المشاكل بصورة متبادلة. وهي ترحب أيضاً بجهود صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي الرامية إلى تعزيز القدرة على تحمل الدين وإعادة هيكلته في الوقت المناسب وبصورة منظمة والتصدي للمشاكل المحتملة للتخلف عن الدفع في إطار عملية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٣١ - وفي حين ترحب المجموعة بتدشين منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، فإن الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي لم تعالج العقبات والتحديات التي تعترض تنفيذ نتائج تمويل التنمية. كما أنها لم تقدم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات في هذا الصدد، لا سيما فيما

الأعضاء في الرابطة، لا سيما في تجارة السلع والخدمات والاستثمار. وأجرى الوزراء أيضاً مشاورات سنوية مع نظرائهم من جميع الشركاء في حوار الرابطة، لتعزيز الشراكات بين الرابطة والاقتصادات الأخرى في إطار استراتيجية الرابطة للاندماج التام في الاقتصاد العالمي.

٣٩ - السيد راتراي (جامايكا)، تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن نهاية العام الأول لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هي لحظة صدق. فمن الواضح بجلاء أن "المستقبل الذي نصبو إليه" لن يتحقق بمجرد تبني أهمية التجارة الدولية باعتبارها عاملاً مساعداً على تحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، أو بالدعوة إلى التنظيم المالي والتعاون الضريبي الدولي وإصلاح الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية وغير ذلك من التدابير.

٤٠ - وقال إن تقارير الأمين العام بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية ترسم صورة معقدة للحالة الراهنة للاقتصاد العالمي، الذي يمضي بوتيرة سريعة، حتى مع تحمله للآثار المتبقية للأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. ولا يزال الطلب العالمي منخفضاً ونمو الإنتاجية بطيئاً، وتظل التجارة الدولية ضعيفة. ولا بد من تغيير العقلية والنهج حتى يتحقق النجاح في التكيف مع بيئة أكثر صعوبة.

٤١ - وأشار إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي معتادة على مواجهة الظروف العالمية المتغيرة. وأضاف أن هذه الاقتصادات، التي هي اقتصادات مصدرة للسلع الأساسية وتقوم على الخدمات، معرضة بالكامل لتقلبات الاقتصاد العالمي، وتزيد من حدة المخاطر خصائصها الهيكلية كصغر حجمها ومحدودية قدراتها الإنتاجية وضيق قاعدتها الاقتصادية. ويتبدى الأثر الواسع النطاق لهذه الخصائص على الاقتصادات الوطنية في عدم

ومع اختزال التعريفات الجمركية في عدد قليل من التعريفات المتبقية، أعادت الرابطة تأكيد التزاماتها بمعالجة الحواجز غير الجمركية التي تعترض التجارة وبإيلاء أولوية عالية لمبادرات تيسير التجارة، من أجل الانتقال نحو بيئة عمل تتسم بالشفافية ويمكن التنبؤ بها وتستند إلى القواعد في منطقة الرابطة.

٣٦ - وفي حين تمثل المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة عناصر فاعلة اقتصادية هامة في بلدان الرابطة، بما تقدمه من مساهمات رئيسية في الاستثمار والعمالة والنتائج المحلي الإجمالي، فإنها تفتقر إلى المعلومات الكافية بشأن سبل النفاذ إلى الأسواق وينقصها الوعي بالمتطلبات الدولية. ويحول افتقارها إلى المعرفة التقنية دون مشاركتها في سلسلة القيمة العالمية، ولذلك تظل مساهمتها في الصادرات ضعيفة. ويمكن لبرامج تبادل المعلومات وبرامج بناء القدرات التي يوفرها المجتمع الدولي أن تسهم بدور مهم في تعزيز قدرتها على النفاذ إلى الأسواق.

٣٧ - وقال إن إنشاء الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥ قد أسهم بدرجة كبيرة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق التجارة والاستثمار داخل منطقة الرابطة وخارجها. وقد أعادت الرابطة تأكيد التزامها القوي بمواصلة تعميق التكامل الاقتصادي خلال السنوات العشر المقبلة في إطار مخطط الجماعة الاقتصادية للرابطة لعام ٢٠٢٥. وخلال عام ٢٠١٦، وهو عام تدشين الجماعة الاقتصادية، ركزت الجهود على استكمال التدابير القليلة المتبقية منذ عام ٢٠١٥ المتعلقة بالجماعة.

٣٨ - وخلال الاجتماع الثامن والأربعين لوزراء الاقتصاد في الدول الأعضاء في الرابطة، المعقود في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في آب/أغسطس ٢٠١٦، استعرض الوزراء التقدم المحرز في تعميق التكامل فيما بين جميع الدول

الهدف في مجالات الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا والأمن والمساعدة في مجال الطاقة.

٤٦ - وحتى يتأهل بلد ما للاستفادة من هذه المبادرة، يتعين ألا يكون بلداً متوسط الدخل مثقلاً بالديون فحسب، وإنما أيضاً بلداً أقام البرهان على التزامه بالإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي في إطار برامج مدعومة بقروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقال إن المشكلة ذات طابع جماعي، ما يجعل أن المبادرة المعنية لن تكون عبئاً على النظام الدولي. إلا أن المساعدة المقدمة في إطارها ستتيح للمزيد من البلدان المؤهلة المساهمة بقدر أكبر في النظام الدولي في المستقبل القريب.

٤٧ - وثمة مسألة أخرى تبعث على القلق وتمثل في القرار الذي اتخذته البنوك الدولية الكبرى بوقف علاقات مصارفها المراسلة مع المؤسسات المصرفية المحلية. فقد أدت هذه الظاهرة إلى زيادة الصعوبات التي تواجهها بلدان الجماعة الكاريبية في ممارسة أعمالها. وكان لها تأثير مدمر بوجه خاص في البلدان التي توجد فيها مصارف محلية قليلة وتعتمد بشدة على الخدمات الدولية.

٤٨ - وأكد أنه، حتى يتسنى لبلدان الجماعة الكاريبية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب التأكيد على الأجزاء الواردة في خطة عمل أديس أبابا التي تتناول تعبئة الموارد المالية على نطاق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ومتسقة؛ وتضمن توافق التدفقات المالية مع أهداف التنمية المستدامة للبلدان؛ وتبين الطابع المتكامل للتنمية المستدامة، بما في ذلك الآثار الثانوية المحتملة على نطاق الأهداف والغايات المتعددة للتنمية المستدامة؛ وتدمج مبدأ عالمية خطة عام ٢٠٣٠ مع مراعاة اختلاف مراحل التنمية وتنوع الاحتياجات بالنسبة للبلدان النامية.

قدرتها على تحمل أعباء الدين، وانخفاض معدلات نموها، وارتفاع مستويات قابلية التضار من الصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية.

٤٢ - ومن الشواغل الخاصة للجماعة الكاريبية مشكلة القدرة على تحمل الدين، والآثار المترتبة على التصنيف في فئة البلدان المتوسطة الدخل، وقرار البنوك الدولية الكبرى بوقف علاقات مصارفها المراسلة مع المؤسسات المصرفية المحلية، بما في ذلك في منطقة البحر الكاريبي.

٤٣ - وقال إن الجماعة الكاريبية تتميز بشكل مريب بأنها واحدة من أكثر مناطق العالم مديونية، إذ لم تتدن نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها إلا منذ حدوث الأزمة المالية العالمية. وأدى ارتفاع المديونية إلى تراجع الاستثمار الخاص، ويزد من تعقيد هذه المشكلة انعدام قدرة معظم البلدان الكاريبية على الحصول على التمويل بشروط ميسرة من المؤسسات المالية الدولية. ونتيجة لذلك، تؤمن القروض بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً، مما يزيد من تعقيد حالة الدين.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، فإن تصنيف بلد ما في فئة البلدان المتوسطة الدخل يحول دون الرؤية الواضحة للتحديات الإنمائية المستمرة التي يواجهها ذلك البلد. وفي حين يشير هذا التصنيف إلى التقدم الذي أحرزه البلد نتيجةً لجهود التنمية الوطنية، فإنه يحد أيضاً من قدرته على الحصول على الدعم اللازم من المجتمع الدولي.

٤٥ - وقد أكد رئيس وزراء جامايكا في البيان الذي أدلى به مؤخراً أمام الجمعية العامة أن الوقت قد حان لكي يتوحد المجتمع الدولي حول مبادرة للبلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، تقوم على مبدأ مؤداه أن البلدان المثقلة بالديون التي لديها مواطن ضعف هيكلية عامة، مثل صغر حجمها أو قابليتها للتأثر بتغير المناخ، ومع ذلك تتحلى بروح المسؤولية في خدمة ديونها، ينبغي أن تتلقى مساعدة محددة

المناخ، بسبب انخفاض غلات المحاصيل والأرصدة السمكية. ويرجح أن تؤدي هذه الحالة إلى دورات جديدة من إصدار الدين، مما يزيد من تفاقم مشاكل الدين القائمة. وقال إن جهود الإعمار التي تبذل بعد وقوع كوارث طبيعية وغيرها من الجهود الرامية إلى التكيف مع آثار تغير المناخ تزيد من وطأة أعباء الدين.

٥٣ - ويشعر التحالف بالارتياح إزاء إنشاء المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية باعتباره وسيلة لتوجيه جهود التنفيذ، وتتبع التقدم المحرز في جميع القطاعات، وتقديم التوصيات من أجل الإسراع بتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عمل أديس أبابا. وإن أي جهود لمعالجة مسائل تمويل التنمية بصورة متجزئة أو من خلال قناة واحدة سوف تضر بإنجاز الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي.

٥٤ - السيدة ديل كاستيو (الجمهورية الدومينيكية): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقالت إن المشاركين في مؤتمر القمة الرابع لرؤساء دول وحكومات الجماعة الذي عقد في كيتو في أوائل عام ٢٠١٦، شددوا على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في توافق آراء مونتييري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا، بغية التغلب على تحديات تمويل التنمية وهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة. فالالتزامات البلدان المتقدمة النمو في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تحظى باهتمام خاص.

٥٥ - وأكدت أنه يجب التصدي للفقير وأوجه عدم المساواة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتفاقمة بغية مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل، على تحقيق التنمية المستدامة.

٤٩ - وختم كلمته قائلاً إن بلدان الجماعة الكاريبية، نظراً للتحديات الفريدة التي تواجهها الجماعة في مجال التنمية المستدامة، تطلب مراعاة احتياجاتها وظروفها المحددة، ولا سيما فيما يتعلق بحجمها وقدراتها وسياقها المحلي.

٥٠ - السيد سرير (ملديف): تكلم باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه مواطن ضعف تؤثر تأثيراً مباشراً على قدرتها على تعبئة الموارد وتلبية احتياجاتها الإنمائية، بما في ذلك ارتفاع تكاليف النقل والاتصالات. وتعتمد الدول الجزرية بشدة على السلع والخدمات المستوردة. وفي كثير من هذه البلدان، شهد نشاط التصدير ركوداً أو حتى تراجعاً خطيراً. وتواجه هذه البلدان عقبات رئيسية تتمثل في انخفاض الأسعار العالمية للصادرات التقليدية، وعدم التكيف مع الأوضاع المتغيرة للأسواق الدولية، واعتماد سياسات تعاقب في واقع الأمر نشاط التصدير.

٥١ - ويؤكد التحالف من جديد الحاجة إلى وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدالة لضمان استمرار نمو التجارة العالمية وإتاحة إمكانيات جديدة للنفوذ إلى الأسواق وخلق فرص سوقية جديدة، مع كفالة استيعاب أي نظام تجاري دولي لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة. ولذلك توجد حاجة إلى اعتماد إصلاحات جادة لمعالجة أوجه القصور النظامية في المؤسسات النقدية والمالية والاقتصادية الدولية.

٥٢ - وأشار إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية من أكثر بلدان العالم مديونية، بسبب عوامل هيكلية مثل تراجع أداء قطاعات الصادرات لديها، وانخفاض إيرادات السياحة، ووجود مخاطر اقتصادية ناجمة عن الأخطار الطبيعية وتغير المناخ. وتعتمد قطاعات الصادرات فيها بشدة على صيد الأسماك والزراعة، اللذين تضررا بشكل خطير من تغير

٥٨ - ومن اللازم تعبئة جميع أنواع التمويل في إطار تمويل التنمية. ولذا تؤيد الجماعة بقوة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٥٩ - واستطردت تقول إن النهج الجزأة لتشخيص الفقر والحد منه، فضلا عن إيلاء الأولوية لجوانب معينة من التنمية واستبعاد جوانب أخرى، تشوّه الوضع الحقيقي للبلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا الصدد، دعت خطة عمل أديس أبابا الشركاء من البلدان المتقدمة النمو إلى التأكد من أن الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل تراعى وتعالج على النحو المناسب.

٦٠ - واسترسلت قائلة إنه لا بد من احترام الهامش السياسي والدور القيادي لكل بلد من أجل تنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما يجب دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية، بوسائل منها إرساء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضا، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية على الصعيد العالمي. وتشير الجماعة إلى الفقرات ١٢٩ إلى ١٣٢ من خطة عمل أديس أبابا وتتطلع إلى التنفيذ الفعال للولايات الواردة فيها.

٦١ - واختتمت بالقول إن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية يتطلب مزيدا من التعزيز وتحسين التخطيط، بوصفه الآلية الرئيسية لمتابعة نتائج تمويل التنمية. وتتطلع الجماعة إلى منتدى عام ٢٠١٧ الذي سيشمل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد. وينبغي أن تشارك الدول الأعضاء في ذلك الاجتماع على أعلى مستوى ممكن، وتدعو إلى التمثيل الجغرافي العادل في اختيار الضيوف الخاصين ومديري حلقات النقاش والمحاورين.

٥٦ - فالتمويل الفعال للتنمية المستدامة يتطلب تعبئة الموارد المالية وغير المالية الجديدة والإضافية - العامة والخاصة والمحلية والدولية - واستخدامها بفعالية، ويتطلب كذلك تبادل المعارف والخبرات المستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، باعتباره مكملا وليس بديلا للتعاون بين الشمال والجنوب. وتابعت تقول إنه لمن دواعي القلق أن هناك بلدانا عديدة لم تف تماما بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وأشارت إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل أداة مفضلة لتحقيق التكامل والتضامن والوحدة والاندماج، والتبادل الأفقي للمعارف فيما بين البلدان. وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمتلك رصيда من الخبرات الملموسة والناجحة في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٥٧ - وأضافت أن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعيد تأكيد ضرورة تعزيز الهيكل المالي الدولي من أجل إرساء الاستقرار المالي وإيجاد التدفقات المالية الكافية من أجل التنمية في البلدان النامية على اختلاف مصادرها، بوسائل منها الاستثمار الأجنبي المباشر. فالجهود الإنمائية والسياسات والبرامج الوطنية يجب أن تدعمها بيئة اقتصادية دولية مواتية، مع إسهام النظم التجارية والنقدية والمالية العالمية في التنمية في إطار حوكمة اقتصادية عالمية معززة ومحسنة. وتؤيد الجماعة تنسيق وتوحيد العمليات الجارية في مختلف الأوساط المتعددة الأطراف للنهوض بإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيز المبادرات ذات الصلة بالهيكل المالي الإقليمي التي تتوافق مع ولاية البلدان النامية ومقدراتها وتنظيمها وشفافيتها وتمثيلها ومشاركتها، وتشجع على مواصلة إجراء حوار منفتح وشفاف وشامل للجميع.

معدلات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين إلى الصادرات، وتساعدت أيضا نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأكد أن البلدان التي استفادت من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون على الرغم من أنها أظهرت بعض التحسن في حالة ديونها، فإن العديد منها لا يزال عرضة لاحتمال العجز عن تسديد ديونه على الرغم من استنفاد المبادرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب للتحديات الجديدة التي ظهرت منذ إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٥ - واستطرد قائلاً إن أقل البلدان نموا ما فتئت تطلب إلغاء ديونها بالكامل بالنظر إلى هذه التعقيدات والافتقار إلى الشمول في الآليات القائمة لتخفيف عبء الديون. فإذا استوفى بلد ما معايير الانتماء إلى فئة أقل البلدان نموا، فينبغي أن يكون مؤهلا لشطب ديونه. وقد التمس أقل البلدان نموا من المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الضرورية الكفيلة بشطب جميع الديون المستحقة، الثنائية والمتعددة الأطراف على السواء، فورا. ويجب أن يمثل تخفيف عبء الديون بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية التزاما من جانب المجتمع الدولي تجاه هذه البلدان.

٦٦ - وتابع قائلاً إن خطة عمل أديس أبابا تسلم بأن لدى أقل البلدان نموا إمكانات هائلة للمساهمة في تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والازدهار في العالم، مع الإقرار بأن صعوبات هيكلية ما زالت تعوق نموها. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى استثمارات ضخمة بغية التصدي للتحديات الجديدة والناشئة من قبيل تغير المناخ، وزيادة الكوارث الطبيعية وحالات الصحة العامة الطارئة، والتراعات، وتناقص أسعار السلع الأساسية وتزايد تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. وتحتاج أقل البلدان نموا أيضا إلى مزيد من المعاملة التفضيلية

٦٢ - السيد بن مؤمن (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن التجارة تمثل جزءا كبيرا من اقتصادات أقل البلدان نموا، مع تزايد صادراتها وخدماتها بمتوسط سنوي نسبته ٧,٦ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥. وزادت أقل البلدان نموا حصتها من الصادرات العالمية من السلع والخدمات التجارية من نسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ما نسبته ١,٠٣ في المائة في عام ٢٠١٤. بيد أن صادرات أقل البلدان نموا من السلع والخدمات التجارية انخفضت بنسبة ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٥، وهي تبلغ حاليا نسبة ٠,٩ في المائة، أي أنها انخفضت إلى أقل من نسبة ١ في المائة للمرة الأولى منذ أزمة عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، فإن الحصة الحالية لتجارة أقل البلدان نموا تقل كثيرا عن الهدف المحدد في نسبة ٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ في برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٦٣ - ومضى يقول إن هذا الوضع يعكس التحديات الكبرى التي تواجهها أقل البلدان نموا في الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الدولية. فلا بد من اتخاذ تدابير مناسبة لبلوغ الهدف المحدد في برنامج عمل إسطنبول. فالتنفيذ الكامل لدخول جميع منتجات أقل البلدان نموا من دون فرض رسوم جمركية أو حصص، وتطبيق قواعد منشأ مبسطة وشفافة، وتقديم الدعم المالي والتقني لبناء القدرات في مجال التجارة والاهتمام بالحواجز غير التعريفية هي تدابير ذات أهمية حيوية بالنسبة لأقل البلدان نموا.

٦٤ - وأضاف أن مجموع أرصدة الديون الخارجية لأقل البلدان نموا بلغ ٢٤٢ بليون دولار في عام ٢٠١٥، ونمت هذه الأرصدة بنسبة ٧٢ في المائة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وازدادت الحالة الإجمالية لديون أقل البلدان نموا سوءا منذ بداية الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. وارتفعت

التجارية تغير تغيرا كبيرا خلال تلك السنوات التي شهدت على وجه الخصوص اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وبدء المفاوضات الجديدة لمنظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة، والاتفاق على الضوابط الجديدة في مجال الزراعة في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في بالي في عام ٢٠١٣، والاتفاق التاريخي بشأن إلغاء جميع إعانات التصدير الذي أبرم في المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية في نيروبي. وأظهرت تلك النتائج أن المجتمع العالمي قادر على العمل الجماعي في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاق على إجراء إصلاحات زراعية هامة تستفيد منها التجارة والتنمية والأمن الغذائي على الصعيد العالمي لعقود قادمة.

٧٠ - وأكد أن إلغاء إعانات التصدير كان من الأولويات القصوى لمجموعة كيرنز منذ إنشائها. فالإعانات تلحق ضررا بالمزارعين في جميع أنحاء العالم، ولها أثر سلبي على الأسعار العالمية، والاستثمار الزراعي، وأجور العمال في الأرياف، وجميعها عوامل تسهم في الفقر وتقوض الأمن الغذائي في البلدان النامية. وإلغاء إعانات التصدير هو أحد الغايات المحددة في الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. فينبغي الاحتفاء بقرار إلغاء هذه الإعانات.

٧١ - بيد أن أوجه الاختلال والتشوهات في تجارة المنتجات الزراعية في العالم لا تزال قائمة. وتعتمد سبل عيش المزارعين وتوفير الأمن الغذائي للجميع على استمرار جهود الإصلاح. وفي الفترة التي تفضي إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي من المقرر عقده في بوينس آيرس في عام ٢٠١٧، سيواصل أعضاء مجموعة كيرنز

والتساهلية كأطراف أولى بالرعاية فيما يتعلق بوصولها إلى الأسواق وحصولها على التمويل والتكنولوجيات والدراية وغيرها من الموارد، فضلا عن المعاملة التفاضلية والمرنة في الاضطلاع بالتعهدات والالتزامات الدولية.

٦٧ - وأشار إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا حاسما في تنمية أقل البلدان نموا. فخطوة عمل أديس أبابا تؤكد أهمية نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا وتقديم الدعم المالي والتقني لها. ولذا ينبغي للدول الأعضاء أن تتعهد، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بإنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا تشرف عليه الأمم المتحدة. وسيوفر هذا المركز ترتيبا جامعا للمساعدة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا.

٦٨ - واختتم بالقول إن المجموعة إذ ترحب بإطلاق المنتدى العالمي للبنى التحتية، والاجتماع الأول للمنتدى السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة تمويل التنمية، والاجتماع الأولي للمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، فإنها تدعو إلى تعزيز التنسيق بين النظم النقدية والمالية والتجارية وزيادة تماسكها واتساقها. وينبغي تعزيز النظام المالي الدولي وينبغي أن يدعم هذا النظام أقل البلدان نموا بزيادة حصتها من الموارد. ويجب الاعتراف بأقل البلدان نموا عالميا ويجب أن تحظى بالتمثيل الكافي والمشاركة في عملية صنع القرار الاقتصادي والمالي على الصعيد العالمي.

٦٩ - السيد برناردي (أستراليا): تكلم باسم مجموعة كيرنز المؤلفة من ١٩ بلدا من البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، فقال إن مجموعة كيرنز أنشئت قبل ٣٠ عاما لتكون بمثابة صوت قوي يدافع عن التبادل التجاري والإصلاح والتحرير الزراعي. وأوضح أن مشهد السياسة

٧٤ - السيدة ماهوسين (بروني دار السلام): قالت إن الاهتمام يتركز إلى حد كبير على الدور الهام للتجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف ٨ و ٩ و ١٧. وفي هذا الصدد، سيظل التركيز منصبا على التجارة أساسا. وبالنظر إلى الشكوك الحالية المحيطة بالوضع الاقتصادي والمالي، فمن المهم أكثر من أي وقت مضى مواصلة الجهود الرامية إلى دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي من شأنه أن يمكّن البلدان من ممارسة التجارة بحرية مع بعضها البعض، بغض النظر عن حجم اقتصاداتها. ومن المهم أيضا الامتناع عن فرض حواجز تجارية جديدة، بما أن إمكانيات التجارة لا يمكن تسخيرها بصورة فعالة إلا إذا لم تقابل بتدابير تمييزية جديدة.

٧٥ - وأكدت أنه يجب تعزيز جهود التكامل الاقتصادي، على الرغم من المعارضة المتزايدة للتجارة المفتوحة. وهذه المواقف السلبية بمثابة تذكير بضرورة توجيهُ نُهج أكثر اتساقا مع الاعتراف بأن لمختلف البلدان استراتيجيات إنمائية مختلفة. ويجب أن تتاح المنافع والفرص التي توفرها التجارة المفتوحة بالتساوي، ولا سيما بالنظر إلى أن جيوب الفقر المدقع لا تزال موجودة في مختلف أنحاء العالم.

٧٦ - واسترسلت تقول إن من شأن التجارة التي تعمل لصالح الجميع أن تعزز النمو العادل والشامل، وتنهض بالجهود المبذولة للحد من الفقر وإلغاء الفوارق. فالعمل داخل الأطر الشاملة المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية لا يزال مفيدا في معالجة تلك المسائل. وفي سياق منظمة التجارة العالمية، من المهم الحفاظ على التزام ما بعد نيروبي. وانضمت بروني دار السلام إلى آخرين لتقديم صك قبولها لاتفاق تيسير التجارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهي تشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها حتى يدخل الاتفاق حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

الدعوة إلى التوصل إلى نتائج ملموسة للاستفادة من النجاح الذي تحقّق في نيروبي.

٧٢ - وأضاف أن توافقا في الآراء يتشكل من أجل العمل على تحقيق نتائج بشأن الإعانات المحلية. وعلى مدى ٣٠ عاما، دعت مجموعة كيرنز إلى إلغاء الإعانات المحلية المشوهة للتجارة وحققت بعض النجاح في جولة أوروغواي، عندما حددت، للمرة الأولى، الإعانات المحلية المشوهة للتجارة وأخضعت للقواعد التجارية العالمية. ويسعى أعضاء مجموعة كيرنز إلى الحصول على المزيد من التخفيضات وإيجاد ضوابط أشد صرامة للتقليل والحد من الإعانات المحلية في الزراعة. وتصبو المجموعة إلى تهيئة بيئة تجارية أكثر إنصافا للمزارعين في جميع البلدان. فلإعانات الكبيرة في البلدان الأقوى اقتصاديا أثر تشويهي لأنها تعزز الإفراط في الإنتاج وتؤدي إلى تدني الأسعار على الصعيد العالمي. وتثني عن إنتاج الأغذية بكفاءة وتقوض الأمن الغذائي العالمي. ومزارعو أقل البلدان نموا هم أكثر المزارعين معاناة، ولكن جميع المزارعين يعانون، وبالتالي تفضي هذه المعاناة إلى إضعاف الاقتصاد العالمي. وأكد أن التحسينات في الوصول إلى الأسواق والمنافسة في مجال التصدير تظل أولوية بالنسبة لأعضاء مجموعة كيرنز.

٧٣ - وختم بالقول إن مجموعة كيرنز ملتزمة بالعمل مع الآخرين والدخول في مناقشات مثمرة بشأن جميع الركائز الثلاث للزراعة وهي: الدعم المحلي، والوصول إلى الأسواق والمنافسة في مجال التصدير، فضلا عن سائر المسائل التي تؤثر على تجارة المنتجات الزراعية. وفي نيروبي، أظهرت منظمة التجارة العالمية أنه من الممكن تحقيق نتائج في الزراعة تفيد جميع الأعضاء. ومن المهم لمنظمة التجارة العالمية أن تقوم بالشيء نفسه مرة أخرى في الأرجنتين في عام ٢٠١٧.

٧٧ - وأكدت التزام حكومة بروني دار السلام بالترتيبات التي تهدف إلى تحسين التجارة والاستثمار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مثل مخطط الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاق شراكة المحيط الهادئ، والشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة. فلهذه المبادرات أهميتها، بالنظر إلى حجم السوق المحلي للبلد. وفي بروني دار السلام، هناك دعوة مستمرة إلى اعتماد استراتيجية نمو منفتحة على الخارج تستفيد من الترتيبات التجارية للبلد.

٧٨ - وأضافت أن التحسينات والإصلاحات المحلية لا تكمل الجهود المبذولة لتحرير السوق فحسب وإنما هي أيضا مفتاح لتحقيق تقدم فعلي ودائم. وعلى الصعيد الوطني، عززت بروني دار السلام قدراتها التنافسية عموما من خلال القيام بإصلاحات هيكلية، بسبل منها تعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا الرقمية، بحيث يمكن أن تصبح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهات فاعلة مباشرة ذات أهلية في أسواق أكبر. وجعلت الالتزامات الإقليمية أيضا بعض تدابير السياسة العامة ممكنة. فعلى سبيل المثال، قدّم في رابطة أمم جنوب شرق آسيا نظام لحماية المستهلك ونظام للمنافسة من شأنهما تهيئة بيئة مواتية أكثر لازدهار الأعمال التجارية بجميع أحجامها.

٧٩ - واحتتمت مؤكدة أن بروني دار السلام بوصفها من الاقتصادات النامية الصغيرة، تعلق أهمية كبرى على إبقاء الأسواق مفتوحة. فالبلد يقوم بتكثيف جهوده الرامية إلى تنويع اقتصاده واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التخفيف من الصدمات والتحديات الخارجية. ومن شأن جهود التنويع أن تساعد أيضا على إيجاد عمالة جيدة وأن تحفز النمو الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف الرؤية الوطنية، واواسان بروني ٢٠٣٥، بما يؤدي إلى تأمين آفاق الاستقرار والازدهار.

٨٠ - السيدة ناتيفيداد (الفلبين): قالت إن نمو التجارة الدولية تباطأ في السنوات الأخيرة: فازدياد حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة ١,٥ في المائة يمثل أبطأ نسبة نمو منذ الأزمة الاقتصادية العالمية؛ وتتوقع منظمة التجارة العالمية أن عام ٢٠١٦ سيشهد نموا بطيئا؛ وانخفضت كذلك التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يزداد انخفاضها في عام ٢٠١٦، وهو ما يجسد تزايد المخاطر العالمية وزيادة الإحجام عن المخاطرة؛ كما تزايدت أزمات الديون البالغة الصغر. وأضافت أن بطء النمو الاقتصادي والانتعاش المتفاوت في النظام المالي العالمي قد يعرقل إحراز تقدم في القضاء على الفقر ويجدّد من قدرة الدول على تعبئة الموارد المحلية.

٨١ - وأوضحت أن الاقتصاد الوطني نما بنسبة ٧ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٦، وأن أساس ذلك هو اتباع سياسات اقتصادية كلية وسياسات مالية ونقدية سليمة، وتعبئة الاستثمارات، وإرساء الشفافية، والحوكمة الرشيدة. واستدركت قائلة إن معدل النمو الحالي يدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر، لأن الهشاشة والصدمات الاقتصادية وقابلية التأثر بالكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان لا تزال تشكل تهديدات محتملة. وتوقّعت أن يكون لعافية شركاء البلد التجاريين العالميين الرئيسيين، ومنهم الولايات المتحدة والصين وأوروبا واليابان، تأثير في اقتصاد الفلبين.

٨٢ - ومضت قائلة إن التجارة تشكل أحد العوامل الأساسية المُساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضافت أن الفلبين تواصل المشاركة بصورة نشطة وبدرجة كبيرة في منظمة التجارة العالمية، وتأمل أن يؤدي الزخم الذي تحقّق مؤخرا إلى الانتهاء من جولة الدوحة. ودعمت الفلبين مؤخرا مساعي الدعوة لصالح المؤسسات البالغة

السيادية. ولذلك، تسعى منغوليا إلى توسيع اقتصادها في منتصف المدة، وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التأثير بتقلبات أسعار السلع الأساسية، وتخفيف ضغوط ميزان المدفوعات، وتخفيض عبء الديون، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المالية.

٨٦ - واستطرد قائلاً إن منغوليا تعمل على الانضمام إلى الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، وتعتزم بدء المفاوضات بشأن اتفاقات للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وشركائه التجاريين الرئيسيين. وتعمل أيضاً على الانضمام إلى اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. وقال إن حكومة بلده أبرمت اتفاق شراكة اقتصادية مع اليابان، بدأ سريانه اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٦، وإها ستواصل التفاوض على اتفاقات مماثلة مع شركائها التجاريين الرئيسيين الآخرين. وأوضح أن هذه الاتفاقات تحسّن بيئة الأعمال التجارية والاستثمار، حيث أنها تضمن الشفافية والتطبيق السليم للقوانين الجمركية وتسريع تخليص السلع. وأكد أن الأطراف في الاتفاق ملزمة بتطبيق إجراءات جمركية متوائمة، بصورة يمكن التنبؤ بها وعلى نحو متسق وشفاف.

٨٧ - وذكر أن مؤتمر القمة الأول لرؤساء منغوليا والصين والاتحاد الروسي عُقد في طاجيكستان في عام ٢٠١٤. ووُقع اتفاق بشأن ممر اقتصادي يربط بين البلدان الثلاثة خلال مؤتمر القمة الثالث الذي عُقد في أوزبكستان في عام ٢٠١٦. وستركز إقامة الممر الاقتصادي على التجارة عبر الحدود، وستيسّر التجارة والاستثمار، وشقّ خطوط سكة حديدية وتعبيد طرق وإقامة خطوط كهرباء تربط فيما بين الأسواق الثلاثة.

٨٨ - السيد سينها (الهند): قال إنه يمكن عزو بعض أوجه التفاوت الشديد إلى الماضي الاستعماري، في حين يجسّد

الصغر والصغيرة والمتوسطة التي بُذلت في منظمة التجارة العالمية، وترأسّت في عام ٢٠١٦ اللجنة التحضيرية المعنية بتيسير التجارة والتابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٨٣ - وأعربت عن إشادة الفلبين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعقده منتديات متابعة بشأن خطة عمل أديس أبابا. إلا أنها أشارت إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل لإصلاح الهيكل المالي الدولي في سبيل تيسير تجارة وتنمية تتسم بالتشاركية والشمول، حيث يصغى إلى أصوات البلدان النامية. وقالت إنه ينبغي للدائنين أن يوفرُوا شروط إقراض واقعية لمساعدة البلدان النامية على إبقاء ديونها السيادية في حدود يمكن تحملها، وكفالة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المالية.

٨٤ - وختمت كلمتها قائلة إن الفلبين بصدد إرساء إصلاح ضريبي؛ والعمل على توفير استثمار متواصل في البنى التحتية؛ وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية؛ والحد من تكاليف مزاولة الأعمال التجارية؛ وتعزيز الروابط فيما بين الصناعة والزراعة. وتجري إصلاحات للثني عن التهرب من دفع الضرائب وتجنبها، ولتوسيع الوعاء الضريبي. وإن الإصلاح الضريبي الشامل قد يدفع بعجلة برنامج طموح يهدف إلى حشد تريليون بيزو فلبيني إضافي لفائدة استثمارات عامة منقطعة النظير الغرض منها انتشاراً نحو ١٠ ملايين فلبيني من برائن الفقر في مدة ست سنوات وتحويلُ البلد إلى دولة مرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٤٠.

٨٥ - السيد سوخي (منغوليا): قال إن حكومة منغوليا تولي أهمية كبيرة لاستعادة ثقة المستثمرين وإرساء بيئة مواتية للاستثمار. وأضاف أن النمو الاقتصادي في منغوليا تباطأ بشكل كبير بسبب الهبوط الحاد في أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، وضخامة نفقات الميزانية، وضغوط الديون

إذ ينبغي للبلدان المانحة أن تعجل بالوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ويجب أن يكون التمويل الموجهَ لمسائل هامة أخرى مثل تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ والأعمال الإنسانية تمويلا جديدا وإضافيا، حتى يتسنى منع تحويل الموارد عن القطاعات الاجتماعية.

٩٢ - وقال إن إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يُشكّل خطوة حديرة بالترحيب. فالابتكار من القوى الرئيسية الدافعة للنمو والتنمية المستدامة. وبوسع البحث والتطوير أن يعزز التنمية المستدامة بإقامة مجتمعات أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً، وبمعالجة مختلف جوانب الفجوة الرقمية.

٩٣ - وواصل كلامه قائلاً إن البلدان النامية لا تزال تتزرف، بسبب التهرب من دفع الضرائب، أموالاً تفوق ما تتلقاه من معونة. ولذلك، فإن التعاون الدولي في المسائل الضريبية أمر بالغ الأهمية.

٩٤ - وقال إن من المهم إصلاح صندوق النقد الدولي لمعالجة مصالح البلدان النامية بصورة أفضل. ومن الخطوات المحمودة المتخذة إنشاء البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بلدان بريكس) لمصرف التنمية الجديد، وإنشاء المصرف الآسيوي لتنمية البنية التحتية.

٩٥ - وتحدث في ختام كلمته عن إعادة هيكلة الديون، فقال إنها من الشواغل الهامة للبلدان ذات الديون المرتفعة. ويجب تقاسم فوائد النمو على نطاق واسع وشامل. وإذا ما ارتبطت سياسات البلدان النامية في مجالي التجارة والابتكار بخطة التنمية، فبإمكانها الاستفادة من توسُّع شبكات الإنتاج الدولية.

٩٦ - السيدة نعيم (ملديف): قالت إنه من غير الممكن إيجاد حلول مستدامة للقضاء على الفقر دون القيام أولاً

بعضها الآخر استمرار الشروط الحائرة للتعامل الاقتصادي على الصعيد الدولي. وفي الوقت نفسه، يتزايد الإقرار بضرورة الأخذ بتدابير جماعية لمواجهة التحديات العالمية، ومن الأمثلة على هذه التدابير اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وأهداف التنمية المستدامة.

٨٩ - وانتقل إلى الكلام عن الانتعاش الاقتصادي العالمي، فقال إنه يجري بشكل تدريجي، مع زيادة القدرة على الصمود وظهور مصادر جديدة للنمو. غير أن النمو أضعف من المتوقع، ولا تزال هناك مخاطر. ومن التحديات التي أشار إليها تقلب أسعار السلع الأساسية، وضعف التجارة، وارتفاع المديونية الخاصة والعامة، والتفاوت، وعدم إشراك الجميع. كما فاقمت التزاعلات الجيوسياسية، وأعمال الإرهاب، وتدفقات اللاجئين، والتدفقات المالية غير المشروعة، وقرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الخروج من الاتحاد الأوروبي، حالة الغموض السائدة في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن النمو غير المنشئ للعمالة يعد أيضاً مصدر قلق رئيسي.

٩٠ - واستطرد قائلاً إنه، في ضوء ما تقدم، ينبغي إيلاء أولوية قصوى لتشجيع السياسات الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وأعرب مجدداً عن تأييد الهند للنظام التجاري المتعدد الأطراف وللمكانة المركزية لمنظمة التجارة العالمية بوصفها حجر الزاوية لنظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وعدم التمييز ويشمل الجميع ويضع التنمية في صلب قائمة اهتماماته.

٩١ - وأتبع ذلك بالقول إن المسألة التي ينبغي تركيز الاهتمام عليها أكثر من غيرها هي حشد ما يكفي من الموارد لسدّ الفجوة الهائلة في التمويل الموجهَ للتنمية.

تمويل العجز صعوبات متزايدة بسبب محدودية خيارات التمويل.

٩٩ - واستطرد قائلاً إن الديون التي لا قبل بتحملها مسألة بالغة الأهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، فهي تنطوي على خطر تعريض جميع المكاسب الإنمائية للانتكاس. وتتسبب أزمة الديون في الاضطراب وتترتب عنها تكاليف باهظة، وقد أدت إلى تخفيض الإنفاق العام. وحيثما استفحلت مشكلة الديون التي لا يمكن تحملها، ما من سبيل إلى تحقيق النمو والنجاح في القضاء على الفقر. ويجب على المجتمع الدولي أن ينظر على وجه السرعة في خيارات تتيح إعادة هيكلة الديون بصورة فعالة ومنصفة ومواتية للتنمية واستحداث آلية دولية لتسوية الديون.

١٠٠ - السيدة خارايشو (بيلاروس): قالت إن الوضع الاقتصادي العالمي الحالي لا يدعو إلى التفاؤل. فأثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا تزال محسوسة. والنمو الاقتصادي العالمي ضعيفٌ بسبب انخفاض الطلب. وحجم التجارة يتزايد بوتيرة أبطأ من معدلات الإنتاج العالمي، وإذا لم يتحسن الوضع قريباً، فقد يشكل معدل نمو التجارة أقلّ معدل تشهده حقبة ما بعد الحرب. وتستدعي الضرورة أن تبذل جميع الأطراف جهوداً مشتركة، في إطار شراكة عالمية متجددة، حتى يتسنى بلوغ مستويات التنمية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠١ - وتطرق إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقال إنه يقوم بدور أساسي باعتباره الجهة المسؤولة في منظومة الأمم المتحدة عن تنسيق مسائل التجارة والتنمية وما يرتبط بهما من مسائل في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وأعرب عن تأييد بيلاروس التام لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الرابعة عشرة لهذا المؤتمر، وعن تأييدها على الخصوص للتركيز على

بالتصدي لتغير المناخ. وأضافت أن الالتزامات الدولية التي قُطعت فيما يتعلق بالحيطات ومصائد الأسماك غير القانونية والطاقة النظيفة والحد من مخاطر الكوارث التزاماتٌ مشجّعة، وتكتسي أهمية خاصة لدى ملديف، بما أن اقتصادها والحيط مترادفان.

٩٧ - وتابعت قائلة إن ملديف تتألف من أكثر من ١٠٠٠ جزيرة استوائية صغيرة تمر بها طرق استراتيجية للنقل البحري في المحيط الهندي. وتوجد بها بيئة بحرية متنوعة. وتنفوق مساحة المياه الإقليمية التي يمتلكها البلد أراضيه، مما يجعل السياحة القائمة على الطبيعة والصيد المحركين الرئيسيين للنمو الاقتصادي. وبعد أن كانت ملديف أحد أفقر ٢٠ بلداً في العالم في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، أضحت تجسد خلال العقود الثلاثة الماضية تجربة ناجحة في مجال التنمية، إذ أصبحت ضمن الشريحة العليا من البلدان النامية المتوسطة الدخل بنصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي يفوق ٧٠٠٠ دولار. غير أن الناتج المحلي الإجمالي ليس سوى أحد جوانب التجربة. فمنذ رفع اسم ملديف من قائمة أقل البلدان نمواً، واجه البلد صعوبات في الاستفادة من خطط التمويل ذات الشروط الميسرة والتفضيلية. والتمويل الكبير المقدم لمشاريع البنية التحتية الضرورية لم يعد متاحاً.

٩٨ - وأضافت أن ملديف باتت تواجه أكثر فأكثر تراجعاً اقتصادياً؛ وعندما طالتها الأزمة الاقتصادية العالمية، كان اقتصادها الكلي في موقف ضعيف. فانهار الاقتصاد مع الانخفاض الشديد للإيرادات المتصلة بالسياحة. وتضرر قطاع صيد الأسماك بشدة بسبب تناقص الأرصد السمكية جراء تغير المناخ، وتحمض المحيطات، والصيد المفرط غير القانوني في أماكن أخرى من المحيط الهندي. وتعرض الوضع المالي للبلد للضغط في أعقاب التسونامي الذي وقع عام ٢٠٠٤، وما زال يتهاوى من جراء انهيار المال العالمي. ويواجه

والغرض من تنظيم هذه المناسبة هو الإسهام في الترويج لأهداف التنمية المستدامة من منظور عمليات التكامل الإقليمي.

١٠٦ - ومضى قائلاً إن بيلاروس، التي سعت إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على وجه السرعة، تولي اهتماماً كبيراً للمشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف الخاص بمنظمة التجارة العالمية. وذكر أن بيلاروس هي العضو الوحيد في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الذي لم يستفد من العضوية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأضاف أن بيلاروس تُناصر انضمام دول أعضاء جديدة على أساس من الشفافية وعدم التمييز. ويجب أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الفرص التجارية والاقتصادية الفعلية للبلدان المنضمة.

١٠٧ - وختم كلامه قائلاً إن خطة عمل أديس أبابا أشارت إلى المشاكل التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، وإن هذه البلدان تمثل أكبر فئة من البلدان التي تفتقر إلى خطة عمل مخصصة في إطار الأمم المتحدة، وإنه يتعين تسوية هذا الوضع.

١٠٨ - السيدة رافيلوفا - بوروفيك (الاتحاد الروسي): قالت إن استمرار ركود الاقتصاد العالمي، وتدني مستويات الاستثمار، وتقلب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية، أمورٌ تبعث على القلق، وتحدُّ من قدرة البلدان على توفير التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب على النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية أن تعمل بقدر أكبر من التنسيق والشفافية، وعلى الدول أن تُبدي ثقة أكبر في هذه النظم.

١٠٩ - وأضافت أنه ينبغي للحكومات الوطنية أن تأخذ الموارد المحلية في الاعتبار بشكل أوفى عند وضع استراتيجياتها للتنمية المستدامة، وأن تعمل باستمرار على زيادة حصة

البلدان المتوسطة الدخل. وفي هذا السياق، قال إن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تضع خطة عمل للتعاون مع البلدان المتوسطة الدخل. وأوضح أن الرسالة الأساسية لعمل المجتمع الدولي هي عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، لكن في الواقع هناك فئة كاملة من البلدان تتخلف عن الركب.

١٠٢ - وأردف قائلاً إن المؤسسات المالية الدولية ينبغي لها أيضاً أن تضع استراتيجية للعمل مع البلدان المتوسطة الدخل والتعاون معها بفعالية لتعزيز نظمها المصرفية والمالية الوطنية، ومن ثم زيادة قدرتها على مواجهة التغيرات في عمليات الأسواق المالية. وفي الوقت نفسه، من الواضح تماماً أن النظام النقدي والمالي الدولي بحاجة إلى إصلاح جذري. فالوظيفة الرئيسية لصندوق النقد الدولي ينبغي أن تكون الحيلولة دون وقوع أزمات مالية على الصعيدين العالمي والوطني.

١٠٣ - وقال إن من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حد لممارسة اتخاذ تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب لم تأذن بها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أو تتعارض مع مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

١٠٤ - وأشار إلى أن التكامل الاقتصادي الإقليمي يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبيلاروس، فهو يُمكن من تسوية العديد من المسائل الحساسة. وأفاد بأن الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية مستمر في التنامي، إذ بلغ عدد الأعضاء فيه خمس دول. ويجري العمل مع شركاء الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية على توسيع نظام اتفاقات التجارة الحرة المبرمة مع بلدان ثالثة.

١٠٥ - وأوضح أن فكرة إدماج التكامل تستند إلى البحث عن نماذج فعالة لمشاركة مختلف هيئات التكامل. وذكر أن بيلاروس ستستضيف قريباً، بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، مؤتمراً دولياً بشأن هذا الموضوع.

أديس أبابا أسندت إلى المنتدى ولايةً مستقلة لا تقتصر على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقالت إن محاولات تحويل المنتدى إلى لجنة تحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بطرق منها تحديد مواعده بحيث يكون قريباً من موعد انعقاد دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ستُخلل بالترتيبات التي وُضعت في أديس أبابا. وأعربت عن تطلع الاتحاد الروسي إلى صدور تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية عن عام ٢٠١٧، الذي سيتيح فرصة لتحديد ما إذا كان لتغيير الجدول الزمني فعلاً ما يبرره.

١١٣ - وقالت إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على تسخير التجارة الدولية لأغراض التنمية المستدامة، ويرحب بنتائج الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. غير أنها أعربت عن القلق إزاء ضعف التقدم المحرز في جولة الدوحة، وقالت في هذا السياق إنه قد يكون من المفيد التركيز على البنود التي تتقارب فيها مواقف البلدان. وأضافت أن الاتحاد الروسي يؤيد في الوقت نفسه إجراء مفاوضات بشأن مجالات جديدة مثل التجارة الإلكترونية، والاستثمارات، والمنافسة، والخدمات، ومكافحة ممارسات الإغراق، وإعانات الصيد، والاتفاقات التجارية الإقليمية.

١١٤ - وأعربت المتكلمة عن تأييد الاتحاد الروسي لعمليات التكامل في الاقتصاد العالمي، وذكرت أن الاتحاد الروسي يشجع التكامل من خلال الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية الذي يعمل باستمرار على إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والقوة العاملة. وبصفة الاتحاد الروسي عضواً في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، أيد التعاون مع البلدان وهيئات التكامل الأخرى. واستناداً إلى أحكام مافيكيانو نيروبي، وهو الوثيقة

التمويل الذي ترصده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن تعزيز قوانين الاستثمار والنظم الضريبية أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد، وكذلك إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير المصارف الإقليمية. وفي هذا السياق، قالت إن الاتحاد الروسي أيد اعتماد مشروع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بتعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ويتابع باهتمام مبادرة إكوادور المتعلقة باعتماد مدونة قواعد للسلوك تخص الأنشطة في المناطق البحرية.

١١٠ - وتابعت قائلة إن الاتحاد الروسي يوافق على أن تظل مشاريع البنية التحتية، والتكنولوجيات النظيفة من الناحية البيئية والحققة للكفاءة في استخدام الطاقة، والرعاية الصحية، والتعليم، وشبكات الصرف الصحي، والائتمانات الصغرى، والخدمات المالية، مجالات تحظى بالأولوية في رصد التمويل. وفي هذا الصدد، يعترم مصرف التنمية الجديد لمجموعة بلدان بريكس أن يرصد في عام ٢٠١٧ ما مجموعه ٢,٥ بليون دولار في شكل اعتمادات لفائدة النمو العالمي والمشاريع الإنمائية. وقالت إن استخدام المصرف للعملة الوطنية للأعضاء في مجموعة بلدان بريكس، بالاقتران مع مجمع احتياطي للعملة، سوف يوفر ضمانات تحمي من تقلبات الأسواق المالية.

١١١ - وأردفت قائلة إن زيادة اعتماد الدول على القروض الأجنبية ينبغي أن يواكبها تحمل المزيد من المسؤولية عن المحافظة على الديون في مستويات يمكن تحملها. وتوفير البيانات الموضوعية عن مستويات الديون في أواخرها من شأنه أن يسهم بدرجة كبيرة في التخفيف من وطأة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، عند الاقتضاء.

١١٢ - وأفادت بأن الاتحاد الروسي يعترم المشاركة بنشاط في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية. وأكدت أن خطة عمل

الهياكل الأساسية والتكنولوجيا للتصدي لتغير المناخ وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الصرف الصحي للفقراء، وتوفير الخدمات المالية للجميع.

١١٨ - وأشار إلى أن من المشجّع سماع ما قيل في المنتدى العالمي للبنى التحتية من أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف قد اتفقت على تحسين مواءمة عملها وتعاونها في مجالات منها جمع البيانات والمعلومات، وتعزيز النهج المتوافقة والفعّالة، وتعزيز إعداد المشاريع، وتشجيع تمويل البنى التحتية. بيد أن هناك حاجة إلى إصلاح أكثر حرماً للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك في مجالات التعاون الضريبي الدولي وإعادة هيكلة الديون.

١١٩ - السيدة لوي (النرويج): قالت إن خطة عمل أديس أبابا حدّدت مساراً جعل التركيز حصرياً على الأشكال التقليدية لتمويل التنمية أمراً غير كافٍ. فالمساعدة الإنمائية الرسمية مهمة. وبالفعل، تخصص النرويج نسبة ١ في المائة بالتمام من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية؛ لكن الحاجة تدعو إلى أشكال ومصادر تمويل جديدة وبأحجام تتجاوز كثيراً المساعدة الإنمائية الرسمية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في بيئة اقتصادية كلية جديدة بات يمثل فيها انخفاضُ النمو وتدنّي أسعارِ الفائدة ومعدلات التضخم الوضع السائد في معظم البلدان.

١٢٠ - واسترعت الانتباه إلى أن التنافس على الاستثمار محتمل، ولذلك، تكتسي تعبئة الموارد المحلية أهمية حاسمة. وهذا يستتبع زيادة فعالية جباية الضرائب، وتوسيع الوعاء الضريبي، وإنشاء نظم ضريبية فعالة. وأشارت إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض هي، بوجه خاص، عُرضة للآثار الضارة لتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

١٢١ - واستطردت تقول إن التصدي للتدفقات غير المشروعة لرؤوس الأموال هو الجانب الآخر لذات المسألة.

الختامية للدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أشار الوفد الروسي إلى آفاق التعاون بين المؤتمر والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية من أجل تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي والإقليمي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١١٥ - وفي سياق تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول المنخرطة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قالت إن نشاط الأونكتاد ينبغي أن يكون أكثر اتساقاً بالطابع العملي، وإن هناك مجالاً لتحسين نوعية اجتماعات خبرائه وعمل لجانته. وأضافت أنه ينبغي تعزيز وتوسيع نطاق عمله التحليلي وبرامجه للمساعدة التقنية، ويشمل ذلك النظر في توصيات بشأن الحواجز التجارية غير الجمركية ووضع هذه التوصيات.

١١٦ - السيد شاندر (إندونيسيا): قال إن النمو الاقتصادي العالمي ظل يحوم حول نسبة ٣ في المائة، ويتوقع أن يزيد زيادة طفيفة فقط في عام ٢٠١٧، ليصل إلى نسبة ٣,٤ في المائة. ويعود ضعف قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود بالأذى على الجميع. وأكد أن المشكلات الراهنة لها أحوبة يكمن كثير منها في تعميق تعددية الأطراف. ولذلك يجب أن يظل المجتمع الدولي حازماً في التزامه بالعمل بروح من التضامن للتوصل إلى استجابة عالمية منسقة وشاملة لمواجهة الآثار المستمرة لأزمة عام ٢٠٠٨ على التنمية.

١١٧ - وتابع قائلاً إن التجارة وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإنه من الضروري تنشيط النظام التجاري المتعدد الأطراف وإعطائه زخماً متجدداً. وينبغي أيضاً مواءمة التمويل العام والخاص مع التنمية المستدامة. غير أنه ما زال على النظام المالي الدولي أن يتخذ تدابير ملموسة لتخصيص الموارد على نحو مناسب من أجل تلبية احتياجات التنمية المستدامة في الأجل الطويل. وهناك حاجة إلى الاستثمار في

حقيقة واقعة. وللقضاء على الفقر وضمان الرخاء والاستدامة للأجيال المقبلة، يتعين القيام بعملية متابعة واستعراض تتسم بالكفاءة في إطار تحالف يتم تنشيطه من أجل التنمية المستدامة .

١٢٧ - وتابع قائلاً إنّ بلده أثبت أنّه من الممكن تحويل بلد ما في غضون جيل واحد. ففي السنوات الخمس عشرة الماضية، مكن النمو الاقتصادي في بيرو من انتشال ربع سكان البلد من براثن الفقر. ويُؤمل أن يكون بلده، بحلول الذكرى المئوية الثانية لاستقلاله في عام ٢٠٢١، ديمقراطيةً يسودها الرخاء وتتيح مشاركة الجميع وتتسم بالاستدامة، وأنّ تنخفض فيه نسبة الفقر إلى ما لا يزيد على ١٥ في المائة من السكان، وأنّ يكون الفقر المدقع فيه قد انتهى. ومن شأن ذلك أن يتحقق من خلال الإدارة المحكّمة للاقتصاد الكلي واحترام سيادة القانون. وتمشياً مع خطة عمل أديس أبابا، تمّ تحفيز الاقتصاد عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص والانفتاح على التجارة الدولية. وكانت نتيجة ذلك نمواً مطرداً بنسبة ستّة في المائة منذ بداية القرن.

١٢٨ - وأشار إلى أنّ النمو الاقتصادي قد مكن بلده من تعبئة مزيد من الموارد لتمويل التنمية والتصدي للفقر، وذلك مثلاً بفضل برامج تحويل الأموال التي هيأت الظروف اللازمة لتوفير الرعاية الصحية للنساء الحوامل والأطفال، فضلاً عن توفير إمكانية حصول الجميع على المياه وخدمات الصرف الصحي. وتتوقف إنتاجية اقتصاد البيرو وقدرته التنافسية أيضاً على الانتقال إلى القطاع النظامي. فالتنمية التي محورها الإنسان تتطلب توفير فرص العمل اللائق، الأمر الذي يتيح، بدوره، توسيع الوعاء الضريبي ومن ثمّ تعزيز تمويل التنمية. ولذلك، فإنّ حكومة بلده تولي الأولوية لسياسة الشمول المالي وسياسة رقمنة المدفوعات - اللتين لهما فوائد شاملة

فبعض التقديرات تشير إلى خسارة أكثر من تريليون دولار، أو سبع مرات حجم المعونة الإنمائية، في صورة تدفقات رؤوس أموال غير مشروعة في البلدان النامية سنوياً. وفي غضون عقد من الزمن فقط، خرجت المسألة من دائرة العتمة النسبية لتصبح قضية رئيسية من قضايا التنمية، وهو أمرٌ أدى إليه، جزئياً، نشر أوراق بنما. ويجب الحفاظ على هذا الزخم.

١٢٢ - وأضافت أن من المقلق أنّ نمو التجارة العالمية أقلّ من النمو الاقتصادي العالمي الضعيف أصلاً. ويجب أن تصبح التجارة من جديد محركاً للنمو. فالنظام التجاري المنفتح والقائم على القواعد مفيد للأعمال التجارية. وينبغي زيادة استخدام التجارة كأداة من أدوات السياسات الإنمائية للمساعدة على إدماج أفقر البلدان في الاقتصاد العالمي.

١٢٣ - وقالت إنه على الرغم من أهمية الاقتراض بالنسبة لتمويل الاستثمار، تبرز علامات تشير إلى معاناة بعض البلدان من الشدّة وتراكم الديون نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي. وأكدت على أن الحالة الاقتصادية الراهنة تزيد من أهمية التحلي بالمسؤولية في الاقتراض والإقراض. ويجب أيضاً صيانة نجاح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

١٢٤ - وقالت إنه لا بد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من سد العجز الهائل في تمويل البنى التحتية، ويجب دعم المبادرات التي تتخذها الجهات الفاعلة الناشئة، بالتعاون مع مصارف متعددة الأطراف وإقليمية في غالب الأحيان.

١٢٥ - واحتتمت قائلة إنّ المرأة نصفُ القوة العاملة في العالم، وإنه لا يمكن تحقيق طموحات عام ٢٠٣٠ إلا بالتمكين الاقتصادي للمرأة وكفالة مشاركتها.

١٢٦ - السيد ميزا - كوادرا (بيرو): قال إن حكومة بلده تتطلع إلى تنفيذ خطة عمل أديس أبابا التي ينتظر أن تستكمل وسائل التنفيذ المطلوبة لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى

النمو الاقتصادي المستدام، فإنه أساسي لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومع أنّ المتطلبات المالية للخطة ضخمة جداً، فالادخار العام والخاص في العالم سيؤدي إذا أدى النظام المالي دورَ جهة وسيطة فعالة توجه تلك التدفقات وفق أهداف التنمية المستدامة.

١٣٣ - وأشار إلى أنّ التعبئة والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية العامة، التي ستظل تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة، سيتطلبان زيادةً حجم وفعالية التمويل العام الدولي. ويتعين تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما يتعين تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للاحتيال الضريبي والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة. ويكتسي منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية أهمية بالغة في تعبئة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توطيد التعاون الدولي.

١٣٤ - وأشار إلى أنّ من التحسينات المهمة الحرص على أن يكون بإمكان البلدان تحمل ديونها الخارجية. وتشير التقديرات إلى أنّ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سيتطلب بين ١,٦ تريليون دولار وسبعة تريليونات دولار سنوياً على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. وإذا بقيت الوفورات والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية عند مستوياتها الحالية، فسيتعين رفع الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بنسبة ١٥ في المائة، كل سنة، من أجل تحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

١٣٥ - ولعدة سنوات، شهد الاقتصاد الكلي استقراراً كبيراً في بوركينافاسو، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي ٥,٧ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥. ومعدل التضخم منخفض نسبياً، والعجز التجاري يتراجع، والدين يمكن تحمله. وهذه الإنجازات هي نتاج إصلاحات

تساعد في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة - من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٢٩ - بيد أن القيود النظامية لا تزال مصدر قلق. فلا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتهيئة بيئة دولية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة وللحد من التفاوت داخل البلدان وفي ما بينها، وبالتالي كفالة عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. ويواجه القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تحديات جسيمة في بلدان مثل بيرو. فعلى الرغم من أن بيرو تُصنّف بلداً متوسط الدخل، لا تزال الفوارق والقيود الهيكلية تحد من قدرتها على الاستثمار وإعادة التوزيع. وهي عرضة بصفة خاصة لتبعات تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وتقلبات أسعار المواد الخام المصدّرة، وتغير المناخ، ومخاطر الكوارث. وبناء عليه، ينبغي أن تنفذ اللجنة الثانية الالتزامات التي قطعت في أديس أبابا.

١٣٠ - السيد تياري (بوركينافاسو): قال إنه بعد مضي ثماني سنوات على الأزمة المالية، ما زالت الدول تواجه تحديات هائلة، منها انخفاض أسعار السلع الأساسية، واستمرار الفقر، وزيادة عدم استقرار أسعار الصرف وتدفقات رأس المال. وهذه الحالة تبعث على القلق الشديد، لا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣١ - وأكد أن التجارة الدولية عامل حاسم في تحقيق النمو والتنمية على الصعيد العالمي. ولا تزال هناك فوائد جمة لم يتم بعد جنيها من التجارة الدولية، وسيكون إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف وعالمي وغير تمييزي عنصراً أساسياً لجني تلك الفوائد. غير أن التقدم المحدود في جولة الدوحة يبعث على القلق الشديد.

١٣٢ - وتابع قائلاً إن من المهم أيضاً تكييف النظام المالي الدولي لمواءمته مع خطة عام ٢٠٣٠. وبما أنّ النظام المالي الدولي يوجّه الادخار إلى أغراض الإنتاج والاستثمار لتحقيق

بالجمع بين كفاءة السوق الحرة واستقرار الأسعار لدعم النمو والتجارة، وفي نفس الوقت المساعدة أيضاً في إدارة أسعار الفائدة المحلية والتضخم المحلي. وأفاد أنه قد لا يكون الجميع موافقاً على هذا النهج، ولكنه مصمّم ليلتئم الظروف وهو أفضل حل لسنغافورة.

١٣٩ - وفي حين يؤمن كثيرون بمنافع التجارة، فقد أشار صندوق النقد الدولي في إصداره الأخير من "آفاق الاقتصاد العالمي" إلى أن الخلافات السياسية وتلاشي التوافق بشأن المنافع التي تعود بها التجارة تشكّل خطراً متزايداً على الانتعاش الاقتصادي العالمي. ولذلك، فالتبكير بإشراك المواطنين والإكثار من إشراكهم أمر أساسي. للمشاركة المفتوحة تساعد في تحديد مناطق الظل، وتجاوز الاختلافات الأيديولوجية، وإثارة النقاش بشأن أوجه المفاضلة في السياسات. وفي السنوات الأخيرة، بذلت سنغافورة جهوداً متضافرة من أجل إشراك شعبها ودوائر الأعمال التجارية بشكل أفضل، من خلال تحسين التواصل في إطار خدمة العملاء واتخاذ خطوات متعددة لتحقيق المشاركة الوطنية، مثل مبادرة "حديثنا حول بلدنا سنغافورة" (Our Singapore Conversation) في عام ٢٠١٣ و"اللجنة المعنية باقتصاد المستقبل". وهذه الجهود تساعد على بناء التفاهم والثقة.

١٤٠ - وقال إن الحكومة قررت في نهاية المطاف، بعد أن فكرت في بداية الأمر في إيجاد منحة أعمال لتمويل الابتكار في سبيل النهوض بالإنتاجية، أن تعتمد آلية تلقائية تدار من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية. والغرض هو تجنب زيادة عبء العمل الذي ينتج عن طلبات الحصول على منح ويقع على عاتق المؤسسات التجارية والموظفين الحكوميين. وهذه النهج القائمة على البراغمية المبدئية، والمشاركة،

كبرى نفذت في القطاعات الإنتاجية، وتعبئة الإيرادات الضريبية، وإدارة الاقتصاد الكلي بشكل عام، بدعم من شركاء تقنيين وماليين. غير أن تلك النتائج المحققة على صعيد الاقتصاد الكلي كان لها تأثير محدود على جهود الحد من الفقر. وقد اعتمدت الحكومة خطة طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية بشكل كبير من خلال تحقيق تحول هيكلية في الاقتصاد الوطني.

١٣٦ - وحتماً قائلاً إن من الضروري أكثر من أي وقت مضى، لتعزيز استقرار الاقتصاد العالمي، اعتماد سياسات تجارية ومالية وفي مجال الدين تكون منسّقة على المستوى العالمي. ومن شأن هذه الجهود الاستراتيجية المنسّقة أن يكون لها دور حاسم في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

١٣٧ - السيد ياب (سنغافورة): قال إن الهدف النهائي لسياسات الاقتصاد الكلي ليس هو النمو في حد ذاته، وإنما النمو الذي يهدف إلى تحسين حياة الناس. بيد أن البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة للغاية والمتقلبة تطرح تحديات طويلة وقصيرة الأجل أمام تبني الأولويات المحلية، مثل توفير فرص العمل وتحقيق النمو، وتنطوي كذلك على تهديد على مدى أطول يحقق بالجهود الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ويشكّل التغلب على تلك التحديات والخروج بأسس متينة تدعم تحقيق نمو عالمي شامل للجميع ومستدام في المستقبل المسألة الأساسية على صعيد الاقتصاد الكلي التي يواجهها العالم حالياً.

١٣٨ - واستطرد قائلاً إن نهج بلده إزاء التقلبات الاقتصادية يركز على أشكال النمو المنشودة ويستند إلى كثير من التقاليد الفكرية والأيديولوجية والسياسية المختلفة. وأساساً، تعتمد سنغافورة سياسات أثبتت فعاليتها. ولهذا السبب، جعلت عملتها عملة عائمة، ضمن نطاق محدد، ما يسمح

والفعالية في التنفيذ، تساعد سنغافورة على التصدي للتحديات الاقتصادية.

١٤١ - وفي الواقع، تؤيد سنغافورة هئية بيئة دولية منفتحة وشفافة وقائمة على مبادئ وقواعد، تتيح لجميع الدول العمل على أساس التكافؤ، مع اختيار كل منها لمسارها الخاص. وللأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى دور رئيسي في توقيده في إقامة التعاون وتعزيز نظام متعدد الأطراف يقوم على قواعد. وهذا أمر هام في سياسة الاقتصاد الكلي، حيث يكون احتمال نشوء آثار عابرة للحدود كبيراً جداً.

١٤٤ - وتنظر زامبيا إلى المسائل المتصلة بالقدرة على تحمل الديون بجدية كبيرة، وتستمر في تنفيذ استراتيجيات حصىفة لإدارة الديون. وجرى آخر تحليل لقدرتها على تحمل الديون في عام ٢٠١٤؛ وعلى الرغم من أن الدين الوطني بقي متحملاً، فمن المقرر إجراء تحليل آخر من هذا القبيل في أواخر عام ٢٠١٦.

١٤٥ - ومع التركيز على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة التنمية الوطنية السابعة التي يجري إعدادها بغية اعتمادها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ترسم زامبيا مساراً جديداً لاقتصاد البلد ولرفاه جميع مواطنيها، لا سيما الأضعف منهم. ويجب تحويل المحنة الحالية إلى فرص، من خلال تنويع الاقتصاد وتمكين الناس.

١٤٦ - السيد فوكس - دروموند غو (البرازيل): قال إنه لا مغالاة في التشديد على أهمية إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالاستقرار والشفافية ويستند إلى قواعد ويركز على التنمية، وتُمنح فيه معاملة خاصة وامتيازات مناسبة تسمح للبلدان النامية بالحفاظ على الهامش السياسي اللازم لمواءمة سياساتها الوطنية مع الاحتياجات الإنمائية، وباستخدام هذا الهامش.

١٤٧ - وأشار إلى أن البرازيل تشعر بقلق شديد من أن النظام التجاري المتعدد الأطراف مشوّه بشدة على نحو يعود بالضرر على الزراعة، وبالتالي على التنمية. والمجتمع الدولي لم يبدأ حتى بمعالجة الحواجز أمام تجارة المنتجات الزراعية التي تُبقي عليها البلدان المتقدمة النمو، مثل الإعانات المشوّهة

والفعالية في التنفيذ، تساعد سنغافورة على التصدي للتحديات الاقتصادية.

١٤١ - وفي الواقع، تؤيد سنغافورة هئية بيئة دولية منفتحة وشفافة وقائمة على مبادئ وقواعد، تتيح لجميع الدول العمل على أساس التكافؤ، مع اختيار كل منها لمسارها الخاص. وللأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى دور رئيسي في توقيده في إقامة التعاون وتعزيز نظام متعدد الأطراف يقوم على قواعد. وهذا أمر هام في سياسة الاقتصاد الكلي، حيث يكون احتمال نشوء آثار عابرة للحدود كبيراً جداً.

١٤٢ - السيد كاوندنا (زامبيا): قال إن مؤشرات الاقتصاد الكلي، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشير إلى حدوث تباطؤ اقتصادي في عام ٢٠١٦ بسبب استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية، ووجود قلاقل جيوسياسية ومدنية في بعض البلدان، وبسبب آثار تغيير المناخ، والتحديات القائمة التي تعوق تمويل العجز المالي وبرامج الاستثمارات العامة. ونتيجة لذلك، استمرت المكافحة الخارجية لمعظم البلدان المعتمدة على الموارد، بما فيها زامبيا، في التدهور خلال العامين الماضيين، ما شكل ضغطاً على أرصدة الاحتياطيات من العملة الأجنبية وأسعار الصرف.

١٤٣ - ويوصف زامبيا بلداً يعتمد على التجارة، فإنها لم تنج عندما اشتدت الصدمات الخارجية والضغط المحلي. فقد كبح ضعف النمو الطلب على النحاس، ما أدى إلى انخفاض إيرادات القطع الأجنبي. وشكل ذلك ضغطاً على سعر الصرف، وأثر على فعالية تنفيذ الميزانية. وأدى الانخفاض في حصائل التصدير، الذي كان أشد مما كان متوقّعاً، إلى اتساع العجز في الميزان التجاري. وتضمنت الضغوط المحلية الأخرى القيود المفروضة على إمدادات الكهرباء والضغط المالي، إلى جانب عجز مستمر في

١٥١ - وفي الختام، أفاد بأن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ يمثل فرصة تاريخية لجعل النظام التجاري الدولي يركز على نهج ملائمة للتنمية، وللنهوض بإصلاح الهيكل المالي الدولي بحيث يتسم بمزيد من التمثيل والمشروعية والفعالية. وينبغي أن يؤدي إصلاح الحوكمة إلى وسائل تنفيذ أقوى تتضمن التجارة والتمويل، ولكن أيضاً بناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها، لتمكين البلدان النامية من تحقيق التنمية المستدامة من خلال التحول الاقتصادي الهيكلي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.

للتجارة، وهو ما يترتب عليه أثر مباشر وسلبي على الإنتاج الزراعي المحلي في البلدان النامية.

١٤٨ - وقال إن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يكتف الجهود لمكافحة الحمائية بجميع أشكالها. وينبغي تسليط الضوء على الحواجز الجمركية، مثل الحد الأقصى للتعريف الجمركية، وخصوصاً تصاعد التعريفات الجمركية. وينبغي فضح إضرارها بالبلدان النامية التي تحمل على بذل جهود لزيادة القيمة المضافة لصادراتها. وقد استمرت إعانات الصادرات الزراعية، التي كان من المقرر إلزتها في عام ٢٠١٣، لوقت أطول بكثير مما كان مقرراً في الأصل. ويجب تطبيق الحماية غير الجمركية، مثل الحواجز التقنية والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وفقاً للمعايير المتفق عليها من جانب الأطراف المتعددة؛ وفي حالة الزراعة، ينبغي أن تستند هذه الحماية إلى أساس علمي رصين.

١٤٩ - وتتضاعف آثار هذه التدابير في سياق سلاسل القيمة العالمية، مما يحول دون ارتفاع مرتبة البلدان النامية على طول سلسلة القيمة، ويقوّض جهود تعزيز التحول الهيكلي الذي تشتد الحاجة إليه في تلك البلدان.

١٥٠ - وعلى النحو المتفق عليه في أديس أبابا، تقع على عاتق كل بلد المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية؛ ويعد الهامش السياسي للبلد والدور القيادي الوطني عنصرين أساسيين لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومن الضروري تهيئة بيئة دولية تتضمن نظاماً تجارياً ونقدية ومالية عالمية تتسم بالتجانس، ويدعم بعضها بعضاً، وتعزز فيها الحوكمة العالمية. ومن الأساسي أيضاً احترام المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية والسياسات والأولويات الوطنية.